

الدين الحكومي الخارجي في العراق - المحتوى والآثار في الأداء الاقتصادي

للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٩

أ.د. عاطف لافي مرزوك

الباحثة رجاء قاسم حمزة

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد الديون واحدة من أهم المشاكل التي واكبت البلدان المتقدمة والاقبل نموا على السواء، ولقد تأثر في النظرية كما في التجربة التاريخية أن الدين معوق اساس للتنمية، والحق أن ثمة اختناقات اقتصادية هي التي حملت البلدان على الاستدانة.

يعاني العراق كما غير من الدول النامية من مشكلة الديون الخارجية وازديادها سنويا، فعلى الرغم من ان الاقتراض الخارجي يساعد الدولة على سد العجز في ميزانيتها ودعم التنمية فيها الا ان الاقتراض والاستدانة دون وجود تحسن ملموس في الاقتصاد يزيد من أعباء الدولة، حيث تستنزف الدولة حصيلتها النقدية لسد الديون الخارجية مما يزيد من العجز في ميزانيتها سنويا، وبذلك يتحول الدين الخارجي من عامل يساعد الدولة على النمو الى عامل يقيد الدولة.

فرضيات البحث:

تفترض هذه الدراسة فرضية أساسية مفادها أن هناك أثرا سلبيا للدين الخارجي على النمو الاقتصادي في العراق.

حدود البحث:

الحد المكاني: جمهورية العراق. الحد الزمني: الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨م.

منهجية البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد المراحل التي مر بها الاقتصاد العراقي، ولتحديد المراحل التي مرت بها ازمة "الدين العام" في العراق. ولتوضيح مشكلة الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج القياسي، وكانت متغيرات الدراسة هي الديون الخارجية ومعدل النمو في الإنتاج المحلي وخدمة الدين، باستخدام برنامج E-Views. أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة لإرشاد ومساعدة صناع القرار في الحاضر والمستقبل، حيث تعطي هذه الدراسة صورة واضحة عن حجم الديون الخارجية للعراق وتطورها، وتبرز تأثير هذه الديون على الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول: مفهوم ومضمون الدين الحكومي الخارجي:

اولاً: التعريف بالدين الحكومي الخارجي:

"الدين العام" هو مقدار ما تدين به الدولة للمقرضين خارجها. يمكن أن تشمل هذه الأفراد والشركات وحتى الحكومات الأخرى. غالبًا ما يستخدم مصطلح "الدين العام" بالتبادل مع مصطلح الدين السيادي^(١). يشير "الدين العام" عادة فقط إلى الدين القومي. تشمل بعض الدول أيضًا الديون المستحقة على الولايات والمقاطعات والبلديات.

بغض النظر عما يطلق عليه، فإن "الدين العام" هو قيام الدولة بالاستدانة لأغراض تنمية أو طارئة، وفي ذلك تقوم وزارة المالية بإصدار سندات تختلف آجالها بحسب نوع الاستدانة العامة.

وعلى المدى القصير، يعتبر "الدين العام" طريقة جاهزة للحكومات تستهدف من خلالها الحصول على أموال إضافية من أجل سد العجز في الموازنة أو لسد لجهد الاستثماري في نشاط اقتصادي مرغوب. يعتبر "الدين العام" طريقة جيدة للبلدان للحصول على أموال إضافية للاستثمار في نموها الاقتصادي. "الدين العام" هو طريقة آمنة للأجانب للاستثمار في نمو البلد عن طريق شراء السندات الحكومية الخارجية.

ويعد هذا أكثر أماناً من الاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك عندما يقوم الأجانب بشراء ما لا يقل عن ١٠٪ من الشركات أو الشركات أو العقارات في البلاد. ٢ كما أنها أقل خطورة من الاستثمار في الشركات العامة للبلاد عبر سوق الأسهم. إن "الدين العام" جذاب للمستثمرين الذين يتجنبون المخاطرة لأنه مدعوم من الحكومة نفسها^(٢).

عند استخدامه بشكل صحيح، يحسن "الدين العام" مستوى المعيشة في بلد ما. يسمح للحكومة ببناء طرق وجسور جديدة، وتحسين التعليم والتدريب المهني، وتوفير المعاشات التقاعدية. وهذا يحفز المواطنين على إنفاق المزيد الآن بدلاً من الادخار للتقاعد. ويعزز هذا الإنفاق من قبل المواطنين الأفراد النمو الاقتصادي^(٣).

ثانياً: أنواع "الدين الحكومي الخارجي" ومؤشراته الأساسية:

الأشكال الرئيسية للدين الحكومي الخارجي هي: ١. الدين الداخلي والخارجي ٢. الدين الإنتاجي وغير المنتج ٣. الدين الإجباري والتطوعي ٤. الديون القابلة للاسترداد وغير القابلة للاسترداد ٥. القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ٦. التمويل الممول وغير الممول دين^(٤).

يمثل الشكل (١) الأنواع الستة للدين العام.



الشكل (١) أنواع "الدين العام"

١. "الدين الحكومي الخارجي" الداخلي والخارجي:

تسمى القروض العامة داخل الدولة بالديون الداخلية. يشار إلى القروض العامة من الدول الأخرى بالديون الخارجية. و"الدين الخارجي" هو الاقتراض من بلدان أخرى ويتعين على البلد المقترض السداد في وقت الاستحقاق. يسمح "الدين العام" الخارجي باستيراد الموارد الحقيقية.^(٥)

ولعل من السمات المهمة للديون الخارجية هي أن موارد البلد المقترض سوف تزداد عندما يتم استلام المبالغ وقت الاستحقاق مما يزيد من موارد البلد من العملات الأجنبية، ومع ذلك ففي حالات يتم سداد القروض الخارجية بالعملة المحلية للبلد المقترض وهو ما لا يحقق إيراداً مرغوباً بالعملة الأجنبية.^(١)

نظراً لأنه في ظل الديون الداخلية. يتم الاقتراض داخل البلد، فلا ينشأ توافر إجمالي الموارد. حيث يتم تحويل الموارد من أصحاب السندات - الأفراد والمؤسسات- إلى الخزنة العامة، ويمكن للحكومة أن تتفق هذه للأغراض العامة.^(٧)

وبالمثل، فإن دفع الفائدة لسداد أصل القروض الداخلية سيحول الموارد من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات. وبالتالي، فإن "الدين العام" المحتفظ به داخلياً يمثل فقط التزاماً بتحويل معين للقوة الشرائية بين الناس داخل البلد. وبالتالي، ليس لديها أعباء مالية صافية مباشرة على هذا النحو. إن ذلك يرقى فقط إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع من قسم إلى آخر.

من ناحية أخرى، يؤدي الدين الخارجي إلى تحويل الثروة من الدولة المقرضة إلى الدولة المقترضة. عندما يتم تقديم القرض من خلال القروض الخارجية، تزداد الموارد المتاحة للدولة المقترضة.

ومع ذلك، عندما يتم سداد قرض أجنبي أو دفع فائدة على هذه القروض، سيكون هناك تحويل للموارد من المدين إلى البلدان الدائنة، مما يتسبب في انخفاض إجمالي موارد البلد المدين^(٨). ولتغطية الفائدة وسداد أصل القرض الخارجي، يتعين على الحكومة المدينة تقليص نفقاتها في المستقبل أو تقليل الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب، وبالتالي تقليل استخدام الموارد في المنزل^(٩).

٢. الدين المنتج وغير المنتج:

يعرف الدين بأن منتجاً متى ما تم استثماره في أصول أو مشاريع ذات ربحية في المستقبل كما هو الحال في الاستثمار في المشروعات ذات العوائد القصيرة الأجل أو حتى تلك المشروعات التنموية كالاستثمار في البنى التحتية كما في السكك الحديدية والري والمشاريع متعددة الأغراض للسلطة العامة لدفع الفوائد السنوية كافيًا والتي تدر دخلاً، وما إلى ذلك للمساعدة في سداد رأس المال على المدى الطويل.^(١٠)

وعلى هذا النحو، فإن "الدين العام" المنتج هو ذاتي التصفية؛ أي ذلك ليس بحاجة إلى أعباء كبيرة في تحقيق سداده عند الاستحقاق.

أما الدين غير المنتج فهو الدين الذي لا يضيف إلى الأصول الإنتاجية للبلد. عندما تقتض الحكوة لأغراض غير منتجة مثل تمويل الحرب، أو الإنفاق الباهظ على الإدارة العامة، وما إلى ذلك، فإن هذه القروض العامة تعتبر غير منتجة.

٣ . ديون قابلة للاسترداد وغير قابلة للاسترداد:

وفقاً لمعيار الاستحقاق، يمكن تصنيف الديون العامة على أنها قابلة للاسترداد أو غير قابلة للاسترداد. تسمى القروض التي تعد الحكوة بسدادها في وقت ما في المستقبل ديون قابلة للاسترداد. بالنسبة للديون القابلة للاسترداد، يجب على الحكوة أن تتخذ بعض الترتيبات لسدادها. وبالتالي فهي قروض قابلة للانتهاء. في حين أن القروض التي لم تقدم الحكوة وعداً بشأن تاريخ استحقاقها بالضبط، وكل ما تفعله الحكوة هو الموافقة على دفع الفوائد بانتظام للسندات الصادرة، تسمى ديوناً غير قابلة للاسترداد^(١١).

فترة استحقاق الديون الغير قابلة للاسترداد ليست ثابتة. وهي عادة لمدة طويلة. بموجب هذه القروض، فإن المجتمع متقل بالديون الدائمة، حيث سيتعين على دافعي الضرائب دفع مبالغ كبيرة في النهاية. لذلك، تفضل الديون القابلة للاسترداد^(١٢).

المبحث الثاني: تقسيم الدين العالمي وفقاً للمناطق الرئيسية^(١٣):

وفقاً للأرقام في الجدول (١) والصادر عن البنك الدولي، يتركز أكثر من ٩٠٪ من الديون العالمية في أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا - وفي الوقت نفسه، تمثل مناطق مثل أفريقيا وأمريكا الجنوبية وغيرها أقل من ١٠٪. وهذا متوقع، نظراً لأن الاقتصادات المتقدمة تحمل الجانب الأكبر من إجمالي الدين العالمي (حوالي ٧٥,٤ ٪ من مجموع الدين العالمي)، بينما تكون حصة الاقتصادات الناشئة أو النامية ما تبقى (حوالي ٢٤,٦ ٪ من مجموع الدين العالمي).

الجدول (١): الدين العالمية بحسب المنطقة الجغرافية في الحكومي الخارجي ٢٠١٩^(١٤)

المنطقة	الدين إلى "الناتج المحلي إجمالي الدين (بملايين % من إجمالي الدين الإجمالي"	الدولارات الأمريكية)	% من إجمالي الدين العالمية
آسيا والمحيط الهادئ	٧٩,٨%	\$٢٤,١٢٠	٣٤,٨%
أمريكا الشمالية	١٠٠,٤%	\$٢٣,٧١٠	٣٤,٢%
أوروبا	٧٤,٢%	\$١٦,٢٢٥	٢٣,٤%
أمريكا الجنوبية	٧٥,٠%	\$٢,٦٩٩	٣,٩%
أفريقيا	٥٦,٩%	\$١,٣١٣	١,٩%
أخرى	٣٧,١%	\$١,٢٣١	١,٨%
العالم	٨١,٨%	\$٦٩,٢٩٨	١٠٠,٠%

١. الدين العالمي وفقاً للبلدان مصنفة وفقاً لمستوى الدخل:

ازداد رصيد الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بنسبة ٥,٢% في ٢٠١٨ إلى ٧,٨ تريليون دولار، بوتيرة تراكم أبطأ مما كان عليه الحال في ٢٠١٧. وماعدا أكبر عشرة بلدان مقترضة (الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا وجنوب أفريقيا وتايلند وتركيا)، ارتفع رصيد الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بنسبة ٤%^(١٥).

وانخفض صافي تدفقات الدين المسدد (إجمالي المدفوعات مطروحا منها أقساط سداد أصل القروض) إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بنسبة ٢٨% في ٢٠١٨ إلى ٥٢٩ مليار دولار. وفي الوقت نفسه، انخفض صافي التدفقات المالية (شاملة الديون وحقوق الملكية) إلى تلك البلدان بنسبة ١٩% في عام ٢٠١٨، وماعدا الصين بلغت نسبة الانخفاض ٢٩%.

وتُقدّم مطبوعة إحصاءات الديون الدولية للمستخدمين مُلخّصاً للمستجدات الرئيسية على صعيد الديون الخارجية وغيرها من التدفقات المالية إلى تلك البلدان، وتبرز العوامل المُسبّبة للتغيرات السنوية في البيانات. ويتضمن تقرير هذا الحكومي الخارجي سمات جديدة تهدف إلى تحسين الوصول إلى البيانات الأساسية.

وتشير مؤشرات الديون إلى أن أعباء الديون قد تساهم في التعرّض لصدمات اقتصادية. فعلى سبيل المثال، ظلت نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الدخل القومي للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل في المتوسط مستقرة عند مستوى معتدل ٢٦%، ولكن ما عدا الصين التي سجلت مستوى منخفضاً لنسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الدخل القومي (١٤%)، بلغت نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الدخل القومي للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل في المتوسط نحو ٣٥%. وما عدا الصين أيضاً التي سجّلت مستوى منخفضاً لنسبة الديون الخارجية إلى الصادرات (٦٨%)، فإن نسبة الديون إلى الصادرات لدى هذه البلدان بلغت ١٢٠%.

إضافة لما تقدم يلاحظ انه ومنذ مطلع عام ٢٠٠٩ فقد تزايد عدد البلدان التي ارتفعت فيها مستويات الديون - كنسبة من الدخل القومي - وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ارتفعت نسبة البلدان التي تزيد فيها نسب الديون إلى إجمالي الدخل القومي عن ٦٠% إلى ٣٠%، وقفزت نسبة البلدان التي تخطت فيها نسب الديون إلى إجمالي الدخل القومي ١٠٠% إلى ٩%.

وانطوت البيانات على رسالة أخرى مفادها أن تراجع عمليات الاقتراض الجديدة يُؤكّد مخاوف المستثمرين بشأن القدرة على الاستمرار في تحمّل أعباء الديون لدى بعض البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ذراع مجموعة البنك لتمويل أشد بلدان العالم فقراً ("البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة فقط").

وزاد صافي تدفقات الديون إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط بنسبة ٣٢% في ٢٠١٨، لترتفع مستويات الديون الخارجية لدى هذه البلدان بنسبة ٦% إلى ٣٨٨ مليار دولار. وقد تضاعف رصيد الديون الخارجية مجتمعة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط منذ عام ٢٠٠٩، لكن ارتباطات القروض الخارجية الجديدة لكيانات القطاع الحكومي الخارجي انخفضت نحو ٤% إلى ٤٥,٨ مليار دولار في ٢٠١٨.

ونلاحظ ان هذه المدة شهدت تراجعاً ملحوظاً في عمليات الإقراض من الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة فقط. وانخفضت نسبة ارتباطات الإقراض الجديدة من الجهات الدائنة الثنائية غير الأعضاء في نادي باريس إلى ١٧% (مواصلةً اتجاهها النزولي من ٤٣% في ٢٠١٠)، لكن نسبة ارتباطات الإقراض الجديدة من الجهات الدائنة الثنائية الأعضاء في نادي باريس ظلت مستقرة عند نسبة ١٢%.

المبحث الثالث: الدين الحكومي الخارجي في العراق في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨):

أولاً: المدخل الوصفي للدين الخارجي في العراق:

كغيره من الدول لجأ العراق للدين الخارجي لتحسين أوضاعه الاقتصادية، فبعد ان تلقى العراق العديد من الضربات التي أدت الى انهيار أسعار النفط واثارها المدمرة على اقتصاد، هذا غير ما لحق البلاد من عجز في الموازنة الاتحادية بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات. وتلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الحروب التي توالى على البلاد، اضطرت الحكومة للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الإنفاق الحالي المتضخم (الأجور، والإعانات، ونظام الرعاية الاجتماعية).^(١٦)

ويوضح الجدول (٦) الدين الخارجي وبيانات خدمة الدين الخارجي ونسب خدمة الدين الخارجي الى الصادرات للعراق ابتداء من عام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٨.

الجدول (٣): الدين الخارجي وبيانات خدمة الدين الخارجي ونسب خدمة الدين الخارجي الى الصادرات للعراق في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنوات	الدين الخارجي	خدمة الدين الخارجي	خدمة الدين الخارجي (الصادرات %)
٢٠٠٤	١٢٢,٦	٠,٢	٣٠,٣
٢٠٠٥	١١١,٤	٠,٢	١٥,٥
٢٠٠٦	٩٩,٣	١,٢	٧,٣
٢٠٠٧	١٠٢,٢	٠,٨	٦,٥

٥,٩	٠,٩	٣٣	٢٠٠٨
٥,٧	٠,٤	٣٣,٩	٢٠٠٩
٥,٨	٠,٥	٦٠,٩	٢٠١٠
٣,٩	٢,٦	٦١	٢٠١١
٣,٨	١,٦	٦٠,٣	٢٠١٢
٣,٧	١,١	٥٩,٢	٢٠١٣
٣,٢	٠,٨	٥٧,٦	٢٠١٤
١,٦	١,٥	٦٦,١	٢٠١٥
١,٤	١,٢	٦٧,٥	٢٠١٦
١,١	١,١	٧٣,٧	٢٠١٧
١,٦	١,٩	٨٣	٢٠١٨

المصادر:

البنك الدولي لنسبة النمو الاقتصادي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

Iraq: First Review Under the Stand-By Arrangement, Request for Waiver of Nonobservance of a Performance Criterion, Waiver of Applicability, and Rephrasing of Acces, International onetary Fund, IMF Country Report No.١٠/٣١٦, Pag ١٩.

imf.org/external/pubs/ft/scr/٢٠١٠/cr١٠٣١٦.pdf

تتألف التقديرات للديون الخارجية من أربعة مجاميع أساسية، المجموعة الأولى جمعت من الدائنين غير المنتمين إلى نادي باريس وكانت معظم هذه الأموال على شكل قروض اتخذها نظام ما قبل عام ٢٠٠٣ خلال الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، حيث قدمت دول مجلس التعاون الخليجي الدعم للعراق، وهي ما تزال معلقة وشبه مجمدة منذ عام ٢٠٠٣ إذ لم يدفع العراق تلك المبالغ ولم يطالب الدائنون بالسداد.

أما المجموعة الثانية من الديون فهي قادمة من نادي باريس، وهي ديون معاد هيكلتها، إذ كانت تبلغ ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ بيد أنه أعيد هيكلتها واستقطاعها في الحكومي الخارجي ٢٠١٧ بنسبة ٩٠٪. وتحمل هذه الديون معدل فائدة فعالا بلغ ٣,٢٪ يتم دفعه على مدار ٢٨ عاما.

وتتمثل المجموعة الثالثة من الديون في سندات اليورو وهي الديون الخارجية الوحيدة لدى العراق القائمة على أساس تجاري بحت. وتتكون من ٣ سندات أصدر السند الأول بقيمة ٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ بنسبة فائدة تبلغ ٥,٨٪ على أن يكون الموعد النهائي للتسديد في عام ٢٠٢٨، أما السند الثاني فهو بقيمة ١ مليار دولار أصدر في عام ٢٠١٧ وبمعدل فائدة بلغ ٢,١٪ مدعومة من قبل الحكومة الأميركية على أن يكون الموعد النهائي للتسليم في سنة ٢٠٢٢ والسند الأخير بقيمة ١٠ مليار دولار الذي أصدر عام ٢٠١٧ فمن المقرر أن يكون الموعد النهائي للتسديد سنة ٢٠٢٣ وبمعدل فائدة ٦، ٥٪.

وتكونت المجموعة الرابعة من ديون في شكل قروض معظمها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الثنائيين عام ٢٠١٤. وقد وقر معظم هذه الأموال على شكل مساعدات ودعم لتمويل العجز في الموازنة؛ وبالتالي فهي عند معدلات فائدة سخية وعند شروط سداد سهلة. وهناك جزء من هذا المبلغ بقيمة ٣ مليارات دولار عبارة عن متأخرات للنظر التجاريين بما في ذلك تلك الخاصة بشركات النفط الدولية (IOC) أو للدائنين التجاريين.

يفترض صندوق النقد الدولي إعادة هيكلة الديون للدائنين غير الأعضاء في نادي باريس واستقطاع ٩٠٪ منه أو يلغي كلية كجزء من عملية بناء علاقات أكثر تماسك مع دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا على طبيعة العلاقات المستقبلية. وكان هذا الموضوع محور النقاش على مدى عدة سنوات، حيث تنازلت الإمارات عن ديونها البالغة ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨ لكن الدول الأخرى احتفظت بالمتبقي من الديون بسبب العلاقات المضطربة بين العراق خلال المدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤.

في عام بحسب ما أشار الية صندوق النقد الدولي ٢٠١٧ كانت الديون الخارجية المتبقية -باستثناء هذا الدين البالغ ٤١ مليار دولار - تتمتع بشروط تساهلية للغاية، إذ إن ما يزيد عن ٧٠٪ من هذه الديون كانت على شكل قروض رسمية وبمعدل فائدة بلغ ٣٪ في عام ٢٠١٧، في حين بلغ متوسط الفترة الزمنية لتأريخ الاستحقاق أو المدة التي يستحق فيها السداد الكامل هي ثمانية أعوام ونصف الحكومي الخارجي وأن الاستحقاق الفعلي هو ٣٠ عاما.

وفي الحكومي الخارجي ٢٠١٩ أظهرت بيانات الديون الخارجية للعراق ما يأتي : بلغت الديون الميسرة هذه (باستثناء ٤١ مليار دولار و ٤,٧ مليار دولار سندات اليورو) ٢٠٠٩ مليار دولار، وبلغت مدفوعات الفائدة هر. مليار دولار؛ في حين بلغت قيمة سداد الديون ١,٨ مليار دولار مقابل مجموع خدمة الديون البالغة ١,٣ مليار دولار؛ وهذا يعادل ٠,٨ ٪ من "الناتج المحلي الإجمالي" لعام ٢٠١٦ و ١,٢ ٪ من صادرات العراق؛ والنتيجة هي أن خدمة الديون منخفضة للغاية بالنسبة لحجم "الناتج المحلي الإجمالي" للعراق وأن مدة الدفع متسامحة للغاية.^(١٧)

ثانيا : بيان أثر الدين الحكومي الخارجي في النمو الاقتصادي في العراق : المدخل الاحصائي:

١- الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics of the Study Variables:

تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للبيانات المالية E-views من أجل وصف البيانات وتوضيح معالم الدراسة باستخدام الاساليب الاكثر شيوعاً بين الباحثين وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة،

والتي من خلالها يمكن أن نقيس الى اي مدى يمكن الاعتماد عليها من أجل الوصول لوصف معلومات المجتمع، وتساعد في اختبار المعنوية. حيث يوضح الجدول (١) نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول (٤) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistic

البيان	النمو الاقتصادي (%) "الدين المحلي الناتج الإجمالي" (GDP)	الدين العام "خدمة الدين الخارجي (%) "الناتج المحلي الإجمالي" (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
المتوسط الحسابي	٨,٨٣٦	٧٧,٣٧٢	٦,٤٨٧
الانحراف المعياري	٣,٤٩٢	٢٠,٠٣٦	١,٩٣٥
اقل قيمة	-٢,٤٩	٢١,٤٢	١,١
اكبر قيمة	٥٤,١٦	٢٥٢,٠٦	٣٠,٣٠

يظهر الجدول (٧) من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-views

النتائج:

١. التحليل الوصفي لمتغير النمو الاقتصادي (% لتغير "الناتج المحلي الإجمالي" (GDP): حيث تبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لتغير "الناتج المحلي الإجمالي" بلغ (٨,٨٣٦) وبانحراف معياري (٣,٤٩٢) رغم

أن هذه النسب تدل على معدل نمو اقتصادي جيد الا انها متقلبة وتعاني من انخفاض النمو الاقتصادي العراقي نسبة الى بلد نفطي زراعي منتج بشكل كبير يمتلك قدرات وموارد كبيرة، وبلغت اقل قيمة للنمو الاقتصادي (%) من "الناتج المحلي الإجمالي" (-٢,٤٩) وكان ذلك في عام (٢٠١٥) وتعزو الباحثة السبب كونه الحكومي الخارجي الذي عانى منه العراق من سيطرة داعش على مناطق واسعة بالعراق وبالتالي خسرت جزء من الاراضي الغنية بالثروات والتي كانت تعود على "الناتج المحلي الإجمالي" بعوائد خسرتها وازياد العمليات الارهابية التي ضربت العراق ادى الى جمود السوق العراقية وانخفاض النمو الاقتصادي في العراق، بينما بلغت اعلى قيمة (٥٤,١٦) في عام ٢٠٠٤م وتعزو الباحثة السبب كونه الحكومي الخارجي الذي تمت تسوية ازمة الديون الخارجية على العراق وتم خصم جزء كبير منها وهو الحكومي الخارجي الذي تميز ب الحكومي الخارجي الذي يلي انتهاء الحرب العراقية واتفاق التسوية المالية التي وافق الكثير من الدائنين بخصم جز من دينها على العراق جراء الحرب وتبعيات النظام السياسي القديم وديونه، بالإضافة الى فتح ملف اعادة اعمار العراق الذي لاقى اقبال من الشركات الدولية للاستثمار في اعمار العراق.

- التحليل الوصفي لمتغير "الدين العام" الخارجي (% "الناتج المحلي الإجمالي" GDP): حيث تبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لتغير "الدين العام" الخارجي (% "الناتج المحلي الإجمالي" GDP) بلغ (٧٧,٣٧٢) وبانحراف معياري (٢٠,٠٣٦) وهذا يعني ارتفاع الدين الخارجي العراقي كنسبة الى "الناتج المحلي الإجمالي" العراقي وتعزو الباحثة هذه القيمة كون السياسات العراقية الاقتصادية فشلت في ادارة ملف الدين الخارجي والى سنوات الصراع والحروب التي عصفت في العراق والحرب على الارهاب ادت الى اعتماد الموازنات العراقية على الدين الخارجي لتغطية العجز، وبلغت اقل قيمة للدين الخارجي العراقية كنسبة من "الناتج المحلي الإجمالي" (٢١,٤٢) وكان ذلك في عام (٢٠١٣) وتعزو الباحثة السبب الى التشاورات التي أجريت بين المسؤولين العراقيين وصندوق النقد الدولي حول تقوية السياسات العراقية بغية تحقيق امكانيات العراق الاقتصادية وجعل النمو اكثر شمولاً لكل فئات المواطنين وبالتالي تخفيض وتوجيه الدين الخارجي باتجاه تحسين القطاعات التي تعزز النمو الاقتصادي، وكون العامين ٢٠١٠ - ٢٠١٢ شهدت ارتفاع في معدل النمو

الاقتصادي وزيادة في انتاج النفط وتوصل الخبراء الى أن انتاج النفط العراقي والذي يمثل العائد الأكبر للنتاج المحلي العراقي ارتفع في عام ٢٠١٣ الى نحو ٣,٣ مليون برميل يوميا بالإضافة الى انتعاش القطاعات غير النفطية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣)، بينما بلغت اعلى قيمة (٢٥٢,٠٦) في عام ٢٠٠٤م وتعزو الباحثة السبب وعلى الرغم من قيام عدد من الدائنين بخصم ديون كبيرة عن العراق الا انه الحكومي الخارجي الذي يلي خروج العراق من الحرب وهي مثقلة بالديون وبالإضافة الى تعويضات الكويت المترتبة على العراق وبدء برنامج النفط مقابل الغذاء أي ان "النتائج المحلي الإجمالي" لم يستعد عافيته وان الديون الخارجية هي الحل لبدء اعادة الاعمار وتنشيط الاقتصاد وسد العجز بالميزانية.

٢. التحليل الوصفي لمتغير خدمة الدين الخارجي (% للصادرات من السلع والخدمات): حيث تبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لتغير خدمة الدين الخارجي (% للصادرات من السلع والخدمات) بلغ (٦,٤٨٧) وبانحراف معياري (١,٩٣٥) وهذا يعني ارتفاع خدمة الدين الخارجي العراقي كنسبة الى الصادرات العراقية وتعزو الباحثة هذه القيمة كون السياسات العراقية الاقتصادية لم توجد جهة مختصة تشرف على دراسة ملف الدين وتستطيع التفاوض مع الدائنين وتحاول جدولته وتستطيع التفاوض مع الجهات الدائنة للحصول على شروط ميسرة وبفائدة أقل، وبلغت اقل قيمة خدمة الدين الخارجي العراقية كنسبة من الصادرات (١,١) وكان ذلك في عام (٢٠١٧) وتعزو الباحثة السبب كونه الحكومي الخارجي الذي زادت فيه الصادرات النفطية للعراق وعلى الرغم من انخفاض اسعار النفط عالميا الا ان الزيادة لصادرات النفط للعراق قللت من نسبة خدمة الدين الى الصادرات، بينما بلغت اعلى قيمة (٣٠,٣٠) في عام ٢٠٠٤م وتعزو الباحثة السبب لتبعيات الحرب العراقية وقبلها حرب الكويت وكون النظام السابق لصادم حسين اخفى حجم ديونه عن العراقيين وظهرت هذه الديون في الحكومي الخارجي ٢٠٠٤ بعد الحرب وكانت بفوائد ومديونية متراكمة وبلغت قيمة الفوائد والاقساط المتراكمة وفوائدها المترتبة على كاهل الاقتصاد العراقي حوالي ٤٧ مليار دولار (البنك الدولي) وهو ما يشكل عبئ كبير كان لا بد من مخاطبة الدول والمنظمات الدائنة لتسوية هذه الديون وفوائدها كونها تباع نظام سابق ودخلت العراق في مفاوضات مع اعضاء نادي باريس وبعض الدول الخليجية وروسيا والبنك الدولي وامريكا وغيرها وتوصلت الى

الدين العام" الخارجي (%)	١,٠٠٠٠٠	٠,٨٩٤١٤٣*	-٠,٥٧٥٠٦٤*
"الناتج المحلي الإجمالي" GDP	-----	٠,٠٠٠٠	٠,٠٢٤٩
(
خدمة الدين الخارجي (%)	٠,٨٩٤١٤٣*	١,٠٠٠٠٠	-٠,٨٢٦٣٩٧*
للسادات من السلع والخدمات)	٠,٠٠٠٠	-----	٠,٠٠٠١
النمو الاقتصادي (%) "الناتج المحلي الإجمالي" GDP)	-٠,٥٧٥٠٦٤*	-٠,٨٢٦٣٩٧*	١,٠٠٠٠٠
	٠,٠٢٤٩	٠,٠٠٠١	-----

* الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الارتباط بين المتغيرات النتائج التالية:

٣. يوجد علاقة ارتباط بين متغير "الدين العام" الخارجي (%) "الناتج المحلي الإجمالي" GDP (والمتغير خدمة الدين الخارجي (%) للسادات من السلع والخدمات) حيث بلغ نتيجة اختبار معامل ارتباط بيرسون ($r = 0,89$) وباحتمالية ($0,05 < 0,000$) وبالتالي فإن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية نظراً للإشارة الموجبة لقيمة r وهي علاقة طردية قوية نظراً أن ($0,75 < r < 1$) وهي علاقة طردية قوية أي أنه كلما ارتفعت نسبة الدين الخارجي العراقي الى "الناتج المحلي الإجمالي" فإن خدمة الدين (الفوائد والاقساط المستحقة الدفع) نسبة مئوية الى الصادرات ترتفع وفق علاقة طردية قوية.

٤. يوجد علاقة ارتباط بين متغير "الدين العام" الخارجي (% "الناتج المحلي الإجمالي" GDP) والمتغير النمو الاقتصادي (% "الناتج المحلي الإجمالي" GDP) حيث بلغ نتيجة اختبار معامل ارتباط بيرسون ($r = -0,58$) وباحتمالية ($0,05 < 0,0249$) وبالتالي فإن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية نظراً للإشارة السالبة لقيمة r وهي علاقة عكسية متوسطة نظراً أن ($-0,75 > r > -0,5$) وهي علاقة عكسية متوسطة أي أنه كلما ارتفعت نسبة الدين الخارجي العراقي الى "الناتج المحلي الإجمالي" فإن النمو الاقتصادي (% للناتج المحلي الاجمالي) ينخفض تبعاً لآثار الديون وثقلها وفق علاقة عكسية متوسطة.

٥. يوجد علاقة ارتباط بين متغير خدمة الدين الخارجي (% للصادرات من السلع والخدمات) والمتغير النمو الاقتصادي (% "الناتج المحلي الإجمالي" GDP) حيث بلغ نتيجة اختبار معامل ارتباط بيرسون ($r = -0,83$) وباحتمالية ($0,05 < 0,0001$) وبالتالي فإن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية نظراً للإشارة السالبة لقيمة r وهي علاقة عكسية قوية نظراً أن ($-1 > r > -0,75$) وهي علاقة عكسية قوية أي أنه كلما ارتفعت خدمة الدين الخارجي (% للصادرات من السلع والخدمات) فإن النمو الاقتصادي (% "الناتج المحلي الإجمالي" GDP) تتخفف وفق علاقة عكسية قوية.

٤- اختبار الارتباط الذاتي Durbin-Watson:

تم استخدام اختبار Durbin-Watson الأكثر شيوعاً والمستخدم من أجل قياس اذا كان هنالك اي ارتباط ذاتي الذي ان وجد يسبب انحياز في قيم المعلمات المقدرة، والذي يعرف بانه الارتباط بين حدود الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار، وتتراوح قيمة هذا الاختبار من (٠-٤) ويتم رفض وجود ارتباط تلقائي إذا كانت القيمة ($2 < DW < 4 - dL$)، أو ($2 < DW < dU$) ومن جدول قيم Durbin-Watson الموضحة في الملحق رقم (٢) حيث أن $n=15$ مشاهدة، $k=2$ عدد المتغيرات المستقلة باستثناء القاطع، جدنا أن منطقة قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي حيث $dL=0,95$ ، $dU=1,54$ ،

وبالتالي فإن منطقتي القبول للفرضية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي ($2 < DW < 3,05$)، أو ($1,54 < DW < 2$).

Durbin-Watson d-statistic (2, 15) = 2,425

وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار.

٥- اختبار عدم تجانس التباين Heteroscedasticity:

لاختبار تجانس التباين بين السلاسل الزمنية قامت الباحثة باختبار Heteroscedasticity Test: ARCH ومناقشة الفرضية الصفرية H_0 : تجانس التباين بين السلاسل الزمنية.

جدول (٩) نتائج اختبار F-test للتجانس

الاختبار	قيمة F-test	P_value
F-statistic	٠,٦٩١٠٢٦	٠,٤٢٢٠
Obs*R-squared	٠,٧٦٢٣٠٠	٠,٣٨٢٦

تبين من نتائج الجدول أن قيمة ($\text{Obs} * R\text{-squared} = 0,956105$) وبمعنوية ($\text{Prob. Chi-square}(1) = 0,3826 > 0,05$) وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، كما أن قيمة ($F\text{-statistic} = 0,61026$) وبمعنوية ($0,4220 > 0,05$) وبالتالي فإن F المحسوبة أكبر من ($F = 0,43363$) الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ويوجد تجانس بين المعاملات المتعلقة بالمتغيرات المفسرة (المستقلة)، وبالتالي فإنه يوجد تباين في الثابت ما بين الوحدات (أي أن الثابت بالنسبة لمتغير نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي يختلف عن الثابت بالنسبة لخدمة الدين الخارجي إلى الصادرات)، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة أفضل من النموذج التجميعي لإيجاد معادلة الانحدار.

٦- اختبار سكون السلاسل الزمنية :

استخدمت الباحثة اختبار Augmented DICKEY-FULLER لاستقرار السلاسل الزمنية حيث أن حجم عينة الدراسة ١٥ أقل من ٢٥ وتم تحديد درجة تأخير (١) لمركبة السلسلة الزمنية. كما أن قيمة $t\text{-Statistic}$ الجدولية تساوي ($-3,00$) حسب جدول DICKEY-FULLER الملحق رقم (٣) وبالتالي إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية فإن السلسلة الزمنية تكون مستقرة وفي حال وجود أثر من خلال تطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط فإن هذا الأثر لا يكون اثر وهمي أو زائف، ومن خلال اختبار فرضية : H_0 : وجود جذور للوحدة (عدم استقرارية السلسلة الزمنية).

جدول (١٠) نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

A				المتغيرات
المستوى		الفرق الأول		
Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	
		0,0000	-9,591367	النمو الاقتصادي (%) "الناتج المحلي الإجمالي" (GDP)

				Y(-1)
٠,٠٠٠٠٠	-٨,٣٨٥٣٨١	٠,١٤٣٩	-٢,٤٦٩٨٣٩	“الدين العام” الخارجي (%) “الناتج المحلي الإجمالي” (GDP) X١(-1)
		٠,٠٠٠٠٠	-٩,٧٣٩٦٢١	خدمة الدين الخارجي (%) (للمصادر من السلع والخدمات) X٢(-1)

* رفض عدم سكون (استقرارية) السلسلة عند مستوى (٠,٠٥).

يتضح من نتائج الجدول (١٠) قيمة (t-Statistic) المحسوبة لكل من السلسلتين النمو الاقتصادي (%) “الناتج المحلي الإجمالي” (GDP)، وخدمة الدين الخارجي (%) (للمصادر من السلع والخدمات) جاءت أقل من (-٣,٠٠) وبالتالي فإن السلسلتين مستقرتين في مستواها وما يعزز ذلك أن الاحتمالية (Prob. = ٠,٠٠٠ < ٠,٠٥) وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تدل على سكون (استقرارية) السلسلتين في مستواها.

من نتائج الجدول لسلسلة المتغير “الدين الحكومي الخارجي (%) الناتج المحلي الإجمالي GDP (” يتضح أن السلسلة غير مستقرة وكون (t-Statistic) المحسوبة أقل من الجدولية وانها غير معنوية في مستواها، وباخذ الفرق الأول للحصول على استقرارية السلسلة الزمنية حيث أصبحت قيمة (- t = -٣,٠٠ < ٨,٣٨٥) وبمعنوية (٠,٠٠٠ < ٠,٠٥) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل فرضية سكون السلسلة بعد اخذ الفرق الاول. وبالتالي حصلنا على استقرارية السلاسل الزمنية وأنه في حال وجد أي اثر لأي من المتغيرين المستقلين على المتغير التابع يكون أثر حقيقي وخالي من المشاكل الاحصائية وغير زائف وهو أيضاً مؤشر جيد لاختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

٧- اختبار التكامل المشترك :

بعد التحقق من الشرط الاول وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، قامت الباحثة باجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من أن هنالك علاقة تكامل طويلة الامد بين متغيرات الدراسة، وبغية تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام الاختبار الاحصائي Trace test (λ trac) واختبار ومقارنة القيم Trace test مع القيم الحرجة Critical Value وتم اجراء التكامل وفقاً للفرضيات:

$H_0: r = 0$ وهي تدل على عدم رصد اي تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

$H_1: r > 1$ وهي تدل على رصد تكامل مشترك على الاقل لمتجهات السلسلة.

جدول (١١) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Rank Test (Trace)		الفرضيات
Trance Statistic	Critical Value (Sig = ٠,٠٥)	
٣٦,٣٨٩٣٢	٢٩,٧٩٧٠٧	None*
١٨,٠٠٢٣٣	١٥,٤٩٤٧١	At most ١*
٢,٣٠٠٣٥٩	٣,٨١٤١٤٦٦	At most ٢

Trace test indicates ٢ cointegrating eqn(s) at the ٠,٠٥ level

* denotes rejection of the hypothesis at the ٠,٠٥ level

**MacKinnon–Haug–Michelis (١٩٩٩) p-values

تبين من نتائج الجدول أن قيم (Trance Staistic) أكبر من القيم الحرجة (Critical value) عند ($r=0$, $r=1$) وجاءت معنويتها أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية

ويوجد تكامل مشترك وعدد متجهاته (٢+١) أي أن متجهات التكامل المشترك وحسب نتائج الاختبار في الجدول (٢) تكامل مشترك، وبناء على النتيجة يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
٨- الانحدار الخطي المتعدد:

بعد اجراء الاختبارات الاحصائية للسلاسل الزمنية (متغيرات الراسة) والتأكد من اعتدالية التوزيع وتجانس التباين وحساب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة والتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة وللتحقق من سكون السلاسل الزمنية ووجود تكامل مشترك بين السلاسل على الأمد الطويل وأن العلاقة خطية، قامت الباحثة باختبار الانحدار الخطي المتعدد باستخدام نموذج المربعات الصغرى (OLS)

جدول (١٢) يبين نتائج معاملات الانحدار القياسي المتعدد (أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع)

المتغيرات	Standardized Coefficients Beta	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	١,٦١٩٨٣٣	٢,٣٢١٥٥٦	٠,٦٩٧٧٣٦	٠,٤٩٨٦
“الدين العام” الخارجي (% الناتج المحلي الإجمالي ” GDP)	-٠,١٤٢٤١١	٠,٠٤٨٠٨٣	-٢,٩٦١٧٩	٠,٠١١٩
خدمة الدين الخارجي (% لصادرات من السلع والخدمات)	-٢,٨١١١٢٣	٠,٤٩٨١٢٣	-	٠,٠٠٠١
R Square				٠,٨١٦٨٣٢
Adjusted R Square				٠,٧٨٦٣٠٤
F – statistic				٢٦,٧٥٦٧٩
Prob(F-statistic)				٠,٠٠٠٠٣٨

يمكن ملاحظة من الجدول (١٢) ما يلي:

٦. اختبار F: بلغت قيمة (F=٢٦,٧٦) بقيمة احتمالية (Prob. = ٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) وبالتالي فإن هنالك علاقة تأثير بين المتغيرات المستقلة مجتمعة أو أحدها على المتغير التابع وبالتالي فإن النموذج المقدر جيد للتنبؤ ويمكنه بيان الاثر.

٧. اختبار T: وجدنا من نتائج الجدول أن القيم الناتجة من الاختبار T للمتغير المستقل الأول ("الدين العام" الخارجي % الى "الناتج المحلي الإجمالي") بلغت (-٢,٩٦٢) وهي معنوية بقيمة احتمالية (٠,٠١١٩) وهي أقل من (٠,٠٥) ولذلك فإن المتغير المستقل المدرج في النموذج هو دال احصائياً، وقيمة اختبار T للمتغير المستقل الثاني (خدمة الدين الخارجي % الى الصادرات) بلغت (-٥,٤٦٣) وهي معنوية بقيمة احتمالية (٠,٠٠٠١) وهي أقل من (٠,٠٥) ولذلك فإن المتغير المستقل المدرج في النموذج هو دال احصائياً، وبالتالي لإن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج هي دالة إحصائياً.

٨. قيمة معامل التحديد (R-Square=٠,٨٢) وهي نسبة جيدة وبالتالي فغن النموذج المختار صالح لتحديد الانحدار والأثر، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square=٠,٧٨٦) وهذه القيمة تدل الى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر مجتمعة تفسر ما نسبته ٧٩% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي (% "الناتج المحلي الإجمالي")، وتعود النسبة المتبقية الى عوامل أخرى مثل الواردات والكساد وغيرها من العوامل المؤثرة.

٩. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) للدين الخارجي (% "الناتج المحلي الإجمالي") على النمو الاقتصادي (% "الناتج المحلي الإجمالي") في العراق.

١٠. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) لخدمة الدين الخارجي (% الصادرات) على النمو الاقتصادي (% "الناتج المحلي الإجمالي") في العراق.

١١. من خلال تطبيق النموذج واعتماداً على نتائج الجدول (٦) يمكن كتابة معادلة الانحدار :

$$Y = ١.٦١٩٨ - ٠.١٤٢ * X1 - ٢.٨١١١٢٣ * X2$$

١٢. يتضح من معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

توجد علاقة عكسية بين الدين الخارجي (% الى "الناتج المحلي الإجمالي") والنمو الاقتصادي (% ب "الناتج المحلي الإجمالي") في العراق : من خلال النتائج تبين معامل انحدار الدين الخارجي (٠,١٤٢-) وهذا يعني أنه كلما زاد الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة مئوية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي مع ثبات المتغير المستقل الاخر فإن النمو الاقتصادي (التغير في "الناتج المحلي الإجمالي") ينخفض بمقدار (٠,١٤٢) وحدة.

توجد علاقة عكسية بين خدمة الدين (% الى الصادرات) والنمو الاقتصادي (% ب "الناتج المحلي الإجمالي") في العراق: من خلال النتائج تبين معامل انحدار الدين الخارجي (٢,٨-) وهذا يعني أنه كلما زادت خدمة الدين الى الصادرات بمقدار وحدة واحدة مئوية مع ثبات المتغير المستقل الاخر فإن النمو الاقتصادي (التغير في "الناتج المحلي الإجمالي") ينخفض بمقدار (٢,٨) وحدة.

وبالتالي فإن زيادة وحدة واحدة في الدين الخارجي (% للناتج المحلي الاجمالي) تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي (% "الناتج المحلي الإجمالي") بمقدار (٠,١٤٢)، كما أن زيادة وحدة واحدة في نسبة خدمة الدين الخارجي (% الى الصادرات) يؤدي الى خفض النمو الاقتصادي (% "الناتج المحلي الإجمالي") بمقدار (٢,٨).

الهوامش:

- ١ محمد إسماعيل محمد؛ علي أحمد الأمين. أثر الديون الخارجية على أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان ١٩٩٣-٢٠١٧. PhD Thesis. ٢٠١٩. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- ٢ EICHENGREEN, Barry, et al. Public debt through the ages. National Bureau of Economic Research, ٢٠١٩.
- ٣ ÉGERT, Balázs. Public debt, economic growth and nonlinear effects: Myth or reality?. Journal of Macroeconomics, ٢٠١٥, ٤٣: ٢٢٦-٢٣٨..
- ٤ MOHANTY, Ranjan Kumar, et al. How does public debt affect the Indian macroeconomy? A structural VAR approach. ٢٠١٩..
- ٥ خالد المجالي؛ حذيفه القراله. (٢٠١١-أثر "الدين العام" الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة ١٩٨٠.٤، ٣٠، ٢٠٢٠. Humanities and Social Sciences Series, ٢٠٢٠، ٣٠، ٤.١٩٨٠)
- ٦ KHAN, Lubna; ARIF, Imtiaz; WAQAR, Sundus. The Impact of Military Expenditure on External Debt: The Case of ٣٥ Arms Importing Countries. Defence and Peace Economics, ٢٠٢٠، ١-١٢..
- ٧ بن صابر؛ فتحة. المديونية الخارجية وأثرها على التنمية. PhD Thesis. ٢٠١٩. بقنيش عثمان.
- ٨ آلاء الامين المهدي حاج؛ محمد. مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها علي الاداء المالي بالبنوك (بالتطبيق على بنك فيصل الاسلامي). ٢٠٢٠.
- ٩ RAO, Muhammad Waris. Impact of External Debt on Stock Market Performance and Economic Growth: Moderating Role of Capital Formation. Journal of Finance and Accounting Research, ٢٠٢٠، ٢، ١: ١-١٠..
- ١٠ AMENDOLA, Mario; GAFFARD, Jean-Luc; PATRIARCA, Fabrizio. Inequality and growth: the perverse relation between the productive and the non-productive assets of the economy. Journal of Evolutionary Economics, ٢٠١٧، ٢٧، ٣: ٥٣١-٥٥٤..
- (١١) دواس، أمين. et al. شرح مبادئ الينيدرو لعقود التجارة الدولية. ٢٠١٦.

١٢ LOTFALIEI, Babak. Zero leverage and the value in waiting to have debt. Journal of Banking & Finance, ٢٠١٨, ٩٧: ٣٣٥-٣٤٩..

١٣ صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للعام ٢٠١٩

١٤ بيانات الديون العالمية الصادرة من البنك الدولي

١٥ مطبوعة إحصاءات الديون الدولية

١٦ <http://www.iraq-businessnews.com/٢٠١٧/٠٧/١٧/economic-consequences-postmosul/>

١٧ التقرير القطري لصندوق النقد الدولي . ١٧ / ٢٥١ وزارة المالية «نشرة» الدين العام» الفصلية ٢، ٢٠١٧

[http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Documents/نشرة» الدين العام» الفصلية ٢](http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Documents/نشرة%20الدين%20العام%20الفصلية%20٢.pdf)

<https://goo.gl/Ty٦Kih> وزارة المالية «استراتيجية إدارة الدين على المدى المتوسط وزارة المالية» ٢٠١٦ عرب:

